الأزمة السورية تطيح باستقرار العراق

عبد الجليل زيد المرهون

- بُعيد الحرب العراقية الإيرانية اتجهت العلاقات السورية العراقية نحو هدوء ملحوظ وأصبحت سوريا مركز إمداد العراق الرئيسي بالغذاء والدواء أثناء الحصار
- نقل الآليات المصفحة إلى دير الزور والحسكة يشير إلى إننا بصدد انسياب متبادل للأخطار والتحديات على مستوى لم نكن قد وصلنا إليه قبل بضعة أسابيع خلت
- الحل بعيد المدى للأزمة في العراق يبدأ بالضرورة بحل واقعي ومنطقي للأزمة السورية الذي من دونه أيضا لا يستقيم أمن الشرق الأوسط وأوروبا

اعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما ان سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) على الموصل، ومناطق عراقية اخرى، يمثل تهديدا خطيرا لأمن الشرق الأوسط. وان الأزمة السورية باتت تلقي بظلالها على الاستقرار الإقليمي.

والسؤال هو: ماذا حدث في العراق، وما هي عواقبه؟ وقبل ذلك، كيف اثرت الأزمة السورية على الواقع العراقي؟

الثقل الجغرافيا والتاريخ

في الأصل، ثمة ترابط وثيق بين سوريا والعراق، صنعته الجغرافيا والتاريخ، ووحدة الإطارين الاجتماعي والحضاري.

وكان بدوي الجبل قد كتب ابياته الخالدة عن وحدة لا تحجبها الحدود والسدود، كما كتب محمد الفراتي عن الوادي الذي جمع والف.

وفي السياسة، كانت الوحدة مع العراق في قائمة اولويات غالبية الأحزاب الوطنية والقومية في سوريا، منذ ولادة الدولة السورية الحديثة.

وقبل الجلاء عام 1946، كانت مسالة العلاقة مع الجوار السوري، حاضرة لدى قادة الثورات السورية المتعاقبة، امثال الشيخ صالح العلي، وسلطان الأطرش، وإبراهيم هنانو. وبالنسبة للساسة وقادة التحركات العسكرية، فإن الوحدة السورية العراقية كانت امرا لا بد من البت فيه، سلبا او إيجابا.

كذلك، فإن انقلابات كل من حسني الزعيم وسامي الحناوي واديب الشيشكلي، لم تبتعد ولو نظريا عن السجال المستمر حول الوحدة مع العراق، بل إن هذه القضية كانت في حالات معينة جزءا من الخلفيات التي حركت الضباط او احزابهم.

وعندما قامت حركة مصطفى حمدون، التي اسقطت، بالتحالف مع البعثيين والمستقلين، نظام اديب الشيشكلي، في فبراير/شباط 1954، عرض العراق مساعدة الحركة وإرسال قوات إلى حلب، إلا ان قادتها اصدروا بيانا يرفضون فيه اي تدخل من "النظام السعيدي العميل" نسبة إلى نوري السعيد.

وحين حدثت الوحدة السورية المصرية بين عامي 1958-1961، كان السؤال المطروح في دمشق هو: اين يقف عراق نوري السعيد، ومن بعده عراق الزعيم عبد الكريم قاسم، من هذه الوحدة؟ وهل يقع العراق في خانة المتآمرين عليها، او انه بالمقدر استيعابه، اعتبارا من عهد قاسم، رغم تحالفاته مع الشيوعية العالمية، "المسحور بها"؟

وعندما حدث الانقلاب الانفصالي على دولة الوحدة، في 28 سبتمبر/ايلول 1961، كان السؤال المطروح في ذلك اليوم المشؤوم، هو: هل كان للعراق دور في هذا الانقلاب، إضافة لأدوار الآخرين، المصنفين في خانة اعدائه، او انه مجرد مستفيد طبيعي مما حدث، نظرا للخصومة القائمة بين الزعيم قاسم والرئيس جمال عبد الناصر؟

هذا الانفصال، او الردة القومية المشؤومة، لم ينل من عزم التيارات الوحدوية في الساحة السورية، التي انقسمت حول رؤيتها لإعادة الوحدة، واستتباعا موقع العراق منها.

وبعد ثورة الثامن من مارس/آذار 1963، كان الاتجاه الغالب هو ان الوحدة يجب ان تكون ثلاثية، بين سوريا ومصر والعراق. ومن هنا، جاء توقيع اتفاقية الوحدة الثلاثية في القاهرة يوم 17 ابريل/نيسان 1963، بيد ان هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ، وذلك بسبب طوفان الوساوس والشكوك، والاستغراق في التيه النظري العقيم، وعدم استقرار الوضع في العراق، وضغوط الخارج، الصريحة منها والضمنية.

وبعد 23 فبراير/شباط 1966، وخروج القيادة القومية القديمة من سوريا، واستقرار زعامتها في العراق اعتبارا من يوليو/تموز 1968، حدث تحوّل كبير في مسار العلاقات السورية العراقية.

في دمشق، كان ثمة تباين داخل حزب البعث حول العلاقة بالأقطار العربية، وما إذا كانت تمثل اولوية راهنة أم لا. وفي الأخير، ساد الاتجاه القائل بهذه الأولوية. ومرة أخرى، كان العراق أول المعنيين بالتحوّل الجديد، أو المستجد.

أما في بغداد، فكانت المجموعة السورية في جناح القيادة القومية القديمة للبعث، التي اعيد تشكيلها، قد مثلت عامل تعزيز للشقاق السوري العراقي. وقد تزايد هذا الدور في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، على النحو الذي يعرفه الجميع.

الآليات تعبر الحدود

ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، دخلت العلاقات السورية العراقية فصلاً جديداً، بدا إشكاليا وشائكا، وامتد هذا الفصل حتى الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية.

بُعيد هذه الحرب، اتجهت العلاقات نحو هدوء ملحوظ، وأصبحت سوريا مركز إمداد العراق الرئيسي بالغذاء والدواء، والرئة التي يتنفس بها، في مواجهته للحصار متعدد الطبقات الذي فرض عليه.

في العام 2003، حدث الغزو الأميركي للعراق، وكانت معه العلاقات السورية العراقية على موعد جديد، بدا صعبا وقاسيا، في حسابات السياسة والأمن معا. وكانت إحدى النتائج المباشرة لهذا الغزو تدفق نحو مليوني لاجئ عراقي إلى الداخل السوري، جرى استيعابهم بالكامل. وقد تركز قسم كبير منهم في ريف دمشق، وخاصة في دوما، التي بدت وكأنها صورة مصغرة لبغداد.

وعند الانسحاب الأميركي نهاية العام 2011، كانت الأوضاع الأمنية في سوريا قد دخلت هي الأخرى مرحلة جديدة، كان العراق ذاته في طليعة المعنيين بها.

ومنذ البدء، سعت بغداد، التي ادركت خطورة الأحداث الدائرة من حولها، إلى الدخول كوسيط في الأزمة، وارسلت وفدا إلى دمشق، قدم مرئياته للحل السياسي، إلا أن مساعيه لم يُقدر لها الوصول إلى خواتيمها.

وبعد تصاعد الأحداث الأمنية، وخاصة في المحافظات الشرقية للقطر، بدا العراق وقد انتابه شعور بالوجل والريبة، وأدرك أن ثمة خطرا محدقا يتربص باستقراره الأمني والاجتماعي. وهنا، اقترب خطوة أخرى من دمشق، على الرغم من بقائه في دائرة الحياد.

والحياد في هذه الحالة ليس حيادا سياسيا، بل إجرائيا، بمعنى عدم دخول بغداد كجهة داعمة ماديا لأي من أطراف النزاع. وهذا موقف صعب للغاية بالنسبة لدولة تجري مهاجمتها، على نحو دائم، من قبل مجموعات مسلحة تنطلق من الأراضي السورية، وتقيم على الطرف الآخر للحدود.

من جهة أخرى، كان انبثاق جماعات مسلحة ذات نشاط عسكري في الساحتين السورية والعراقية، قد عنى عمليا نقل عوامل الحرب وانسيابها في الاتجاهين، على مستوى المقاتلين والعتاد وإدارة المعركة. وأصبح تعزيز القوة في إحدى الجبهات يعني بالضرورة تعزيزها في الجبهة الأخرى، او لنقل زيادة فرص هذه الجبهة.

هذا الوضع، لم تتعرض له اية دولة أخرى في الجوار السوري، بما في ذلك لبنان، الذي عانى من سلسلة تفجيرات وأعمال عنف، استهدفت ساحاته وأحياءه المدنية، وتبنتها جماعات مسلحة كانت تنطلق في الغالب من مدينة بيرود، ومناطق أخرى في القلمون، ثم تمركزت بعض جيوبها في أطراف جرود بلدة عرسال، قريبا من الحدود السورية اللبنانية.

ولا تزال هذه الجيوب تنفذ عمليات انتحارية، وأعمال عنف، ضد الهيئات المدنية والأمنية اللبنانية، كان منها ذلك الذي نفذ في ضهر البيدر، وأعقبه بثلاثة أيام، في الثالث والعشرين من يونيو/حزيران 2014، انفجار منطقة الطيونة، في ضاحية بيروت الجنوبية، وهي منطقة مختلطة مذهبيا، وذات كثافة سكانية عالية، ويشير استهدافها إلى انسداد أفق لا ريب فيه.

من أين يبدأ الحل؟

بالعودة إلى العراق، وتداعيات الحدث السوري على استقراره الأمني والاجتماعي، يمكن القول إن عملية سلخ الموصل، وفصله عن سلطة الدولة الوطنية العراقية، والسيطرة بعد ذلك على بلدات ومناطق أخرى في شمال وغرب البلاد، قد مثل تهديدا كبيرا لمستقبل العراق ووحدته الترابية، كما لسلمه الأهلي وتعايشه الوطني.

إن هذا الحدث قدم النموذج الأكثر تجليا لعواقب الوضع السوري على استقرار المنطقة. وهو ما كان ليكون لولا تمدد الأزمة السورية، وتضخم مضمونها الأمني، عبر عدد لا يحصى من الجماعات المسلحة، التي جلبت عناصرها من جهات الأرض الأربع.

هذا الوضع، سمح بحشد قوة عسكرية، متقدمة عدة وعديدا، والانطلاق بها عبر الحدود إلى الداخل العراقي، ومن ثم إعلان ساعة الصفر، واحتلال الموصل.

يقول البعض إن جزءا من المعركة خاضته تشكيلات عراقية. وهذا صحيح بالطبع، لكن هذه التشكيلات ليست هي الأصل، وإن الحدث الرئيسي صنعته قوة وافدة من الجانب الآخر من الحدود.

وهذا يعني، في التوصيف القانوني، أن ثمة عدوانا خارجيا قد حدث ضد الدولة الوطنية العراقية والمجتمع الأهلي العراقي. وهو عدوان انطلق على جناح الأزمة السورية وفي ظلالها.

هذا العدوان له هدف تكتيكي يتمثل في الإطاحة بالسلطة السياسية الراهنة في العراق، وهدف أبعد مدى يتجسد في إعادة توجيه العراق سياسيا. وتحديدا إعادة رسم سياسته الخارجية، وخاصة حيال سوريا.

ويبدو ان العراقيين قد فهموا الرسالة على جناح السرعة، وأدركوا ان الحرب المعلنة هي حرب إرادات، تستهدف إخضاعهم ولي ذراعهم. كما تستهدف القفز على خيارهم الثقافي والاجتماعي، الذي ولد سلطتهم السياسية الحالية، وقرر إعادة إنتاجها في انتخابات أبريل/نيسان الماضي، التي شهد العالم بنزاهتها.

في ضوء هذه القراءة، جاءت الدعوة لملايين العراقيين لحمل السلاح، دفاعاً عن الخيار الثقافي الاجتماعي.

وهنا، حدث تحوّل تاريخي، ذو صلة بالعراق والمنطقة، قلما جيش رديف تشكل بحكم الأمر الواقع. وهو سيضاعف ثقل العراق الأمني، ويمنحه بُعدا أيديولوجيا، اكثر تجليا ووضوحا. وحينها، سوف يدخل أمن الخليج، بالضرورة، مرحلة إعادة التعريف الإستراتيجي.

ونحن الآن ربما نكون على مسافة عام وحسب من هذا المنعطف، الذي من شانه تغيير البيئة الجيوسياسية للمنطقة.

إن ما حدث في العراق يُمثل نتاجا قاسيا للأزمة السورية، وهو حدث سيعود مجددا ليتفاعل معها، ويُعمق من مضمونها الأمني في الاتجاهات كافة. وسوف يمد في مفاعيلها الإقليمية، وانعكاساتها السالبة على الأمن الدولي.

إن نقل الآليات المصفحة إلى دير الزور والحسكة، ووصول سيارات هامفي إلى حلب، يشير، على نحو لا لبس فيه، إلى إننا بصدد انسياب متبادل للأخطار والتحديات، على مستوى لم نكن قد وصلنا إليه قبل بضعة اسابيع خلت.

إن ثمة جبهة واحدة قد تشكلت بين محافظات الشمال والغرب العراقي ومحافظات القطر السوري الشرقية. وهذه ليست وحدة نضال بين شعبين او بلدين، بل هي منظومة أخطار عابرة للحدود.

إن حصول جهة معينة، تعد الأكثر تطرفا، على ترسانة متقدمة من السلاح لا يجوز أن يمر مرور الكرام لدى المجتمع الدولي.

إن ما حدث لا يُمثل تهديدا للشعبين العراقي والسوري فقط، بل هو ايضا تهديد مباشر للدولة التركية، وما هو أبعد منها.

إن من نفذ العدوان الجديد على العراق هو ذاته من هدد أوروبا بالأمس القريب، وهو من اعلن مرارا نيته اقتحام الكويت، وإسقاط حكومتها.

وإذا كان هناك من يعتقد أن بإمكانه استخدام هذه الجهة الظلامية، ثم الرمي بها، فهو خاطئ تماما، ذلك أن من يزرع الريح يحصد العاصفة. يحصدها بالضرورة. وهذه قاعدة تنطبق على الأمن والسياسة، كما الحياة العامة.

يمكن قوله، في نهاية هذا الإيجاز، هو أن توابع الأزمة السورية وزوابعها قد تمددت كثيرا، واضحت تمثل تحديا إقليميا جليا، عاما ومتسعا. وإن الرهان على تعظيم المضامين الأمنية لهذه الأزمة لا يعني سوى شيء واحد، هو أن الشرق الأوسط برمته في طريقه لأن يصبح برميل بارود.

إن الحل بعيد المدى للأزمة في العراق يبدأ بالضرورة بحل واقعي ومنطقي للأزمة السورية، الذي بدونه ايضا لا يستقيم أمن الشرق الأوسط وأوروبا.

إن القوى الحية في المجتمع الدولي معنية اليوم، اكثر من أي وقت مضى، بالتاكيد على الحل السياسي البناء للأزمة السورية. وعلى الجميع الابتعاد عن المقاربات الانفعالية العقيمة، التي الحقت ضررها العميق لشعبنا ولمقدراته وارزاقه.

عن «الجزيرة نت»

حل إيراني لسورية والعراق .. وحل حضاري لأوكرانيا!

عبدالوهاب بدرخان

إشارتان متناقضتان من باراك اوباما في غضون أيام، وكان صاحبهما ليس الرجل نفسه. في 21/06 يقول ان لا معارضة سورية معتدلة قادرة على هزيمة نظام الأسد. وفي 25/06 يطلب من الكونغرس 500 مليون دولار لتدريب المعارضة المسلحة المعتدلة وتجهيزها. من جهة يطمئن النظام إلى أن المعارضة غير ذات فاعلية، ومن جهة أخرى يريد أن ينفق نصف بليون ليحسّن أوضاعها. وهذا قرار متأخر عامين على الأقل. قد يقال هذا لا ينفي ذاك، لكن سائقا لا يعرف يمينه من يساره قد يتسبّب إما بتعطيل حركة المرور او بحادث خطير. ثم ماذا لو كانت الإشارتان التعبير الأحدث عن ارتباك ساد السياسة الأميركية منذ الأزمة السورية حتى الآن.

في النتيجة استطاع أوباما مجدّداً تأجيج الظنون في حقيقة نياته، وفي التحليل الذي يتحكم برسم سياسته. وسواء قصد أم لم يقصد، فإن تبرّعه بهذا التقويم لحال المعارضة، بعد أيام من «انتخابات الأسد»، فهم بأنه اعتراف ببقاء النظام. أكثر من ذلك، لم يستبعد المعارضون السوريون، وقد لدغوا مراراً من الحجر الأوبامي، أن يكون كلامه تمهيداً لـ «التقارب» مع دمشق وإعادة تأهيل الأسد ونظامه، على خطى تقارب آخر مع طهران يبدو الجانب الأميركي فيه مصمّماً على تجاهل طبيعة النظام الإيراني الذي يتحدّث إليه، ومتناسياً كل ما سبق أن قالته واشنطن في نقد سياسات «تصدير الثورة» التي تحوّلت مع الزمن تصديراً للصواريخ.

حائرٌ أوباما؟ الأكثرة حيرةً مَن يبتون سياساتهم على إشاراته. فهو يريد حلاً حضارياً في أوكرانيا، مستوحًى من «قيم» ما بعد الحرب الباردة، كونها تنتمي إلى العالم المتقدم. ولا يمانع حلاً إيرانياً – لا حضارياً في العراق وسورية، لأن أنماط القتل والإرهاب فيهما ساوت ما بين الدولة والجماعات ورسختهما في عالم ما قبل الحضارة. أما وزيره جون كيري فيستبق جاهوزية المعارضة السورية «المعتدلة» ويطالبها بمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) وكأنها تنتظر دعوته وهي التي فقدت خيرة رجالها المدنيين والعسكريين في مواجهتها التنظيم منذ منتصف العام الماضي. ولو سئل أي سوري من المسؤول عن اختراق «داعش» مناطق المعارضة لأجاب بلا تردّد: الأسد وأوباما. الأول لأن معظم الداعشيين مرّ بسجونه قبل أن يُرسَل إلى العراق، ثم يُستدعى إلى مهمة ضد المعارضة وبتسهيلات من أعوان النظام ومن الإيرانيين. والثاني لم يدرك في منتصف 2012، قبل وصول الداعشيين، أن تلك كانت اللحظة المناسبة لتسليح «المعارضة المعتدلة». أما لماذا لم يفعل فلأنه عارض على الدوام «إسقاط النظام» قبل معرفة البديل. كان الإسرائيليون اعترضوا رسمياً على التسليح في اجتماعات حلف الأطلسي (الناتو). ما يعني أن التناغم ممكن بينهم وبين أوباما، على رغم تنافر ظاهر في المسألة الفلسطينية. وفي أي حال كانت «محاربة الإرهاب» شرطاً أميركياً دائماً لدى البحث في التسليح مع «الائتلاف» و«الجيش الحرّ»، ولم يكن هناك خلاف على هذا المبدأ، بل على ممانعة الأميركيين حصول المعارضة على مضادات جوية. كانت الحجة أن إسقاط الطائرات سيدفع النظام إلى استخدام السلاح الكيماوي، وبعدما استخدمه فعلاً صارت الحجة أن المضادات قد تقع في أيدي إرهابيين.

لعل التصوّر الأميركي الأخير لما يسمّى «معارضة معتدلة» صالحة للتسليح، هو الاعتماد على عسكريين معروفين هم خليط من لوائح سليم إدريس (الذي تُعتبر مجموعة «حزم» من الموالين له) ولوائح أحمد الجربا (الذي يتمسك بالمجلس العسكري الأعلى، وقد ألغى أخيراً قراراً أصدره رئيس «الحكومة المؤقتة» أحمد طعمة بحله)، وإذ يغادر الجربا رئاسة «الائتلاف» ساعياً إلى أن يكون البديل أحد القريبين منه، فإنه يستعد لدور آخر عسكري يشرف على إحياء «الجيش الحرّ» أو بديل منه. وربما يكون هذا هو السبب الذي دفع جون كيري إلى مطالبة رئيس «الائتلاف» بأن يستحث عشيرته، شمّر، كي تقاتل «داعش» في سورية «والعراق» (!). وعدا أن الطلب مستهجن من وزير أميركي، فلا مشكلة بالنسبة إلى فرع شمّر السوري المنخرط في محاربة «داعش» في دير الزور. لكن فرع شمّر العراقي مشارك في الثورة ضد حكومة نوري المالكي، وهل يمكن الجربا أن يقول لقومه في العراق، بعد المهانات التي تعرّضوا لها، إن أميركا تريدهم أن يحاربوا معها، وإذا دعاهم إلى إحياء «الصحوات» فمن يضمن أن المالكي أو بديله لن ينقض عليها ثانية. بل هل ينسى الجربا أن المعركة الرئيسية للشعب السوري هي ضد نظام الأسد وأن إيران والمالكي شريكا هذا النظام في قتل آلاف السوريين وتشريد مئات الآلاف منهم وفي الهزائم التي نزلت بالمعارضة بسبب إجحاف «أصدقاء» مثل أوباما وكيري وخذلانهم؟

كيفما قلّبتَ تحوّلات السياسة الأميركية ترَها مرافئة على إيران وتوجّهاتها. فالتركيز الراهن على «داعش» أصبح مبرّراً وقد استفحل خطره، لكنه خطرٌ صُنع تصنيعاً ولم ينبثق من الثورة السورية. أما في العراق فزُرع زرعاً في مناطق السنّة التي كافحته عندما أتيح لها خيار آخر. ففي سورية حاربت إيران و «حزب الله» والميليشيات العراقية لإخراج السوريين من مدنهم وبلداتهم ومن بيوتهم وكانت تقول إنها تحارب «التكفيريين» إلا أنها لم تطلق رصاصة واحدة على «داعش». وإذ تشارك أميركا الآن في حشد الجهود ضد «داعش»، فإنها تجد مصلحة في غض النظر عن دور إيراني في نشأة هذا التنظيم، ثم في شيطنته، وبالتالي في الانحياز إلى الحجّة الإيرانية القائلة إن المشكلة في سورية والعراق هي الإرهاب...

لا، المشكلة هي نظام الأسد ونظام المالكي، بل هي النظام الإيراني نفسه، أما الإرهاب، فجاء في سياق الصراع الذي يخوضه هذا الثلاثي مع المحيط العربي تثبيتاً لنفوذ سياسي – مذهبي لإيران. كان المالكي بدأ أكثر حنكةً ودهاءً من الأسد، خصوصاً أنه استحوذ على كل السلطة في «نظام ديموقراطي» مفترض، على رغم اعتراف الدستور بحقوق لكل «المكوّنات» الاجتماعية – السياسية، وعلى رغم وجود برلمان منتخَب، بل على رغم اتفاق لم يحترمه على أن تكون الحكومة جامعة و «وفاقية». فهل المشكلة في مبالغته بتحدّي السنّة والكرد أم في ظهور «داعش» ثم صعودها؟ أما الأسد، فكان يظن أن الأمر الواقع الذي شكله «نظام ذو شرعية» طالما أنه حظي بشبه «قبول» دولي وعربي، ثم أظهرت الثورة أنه يحكم بالقمع والترهيب، فهل المشكلة في أنه اختار العنف والإخضاع كما استخدم إرهاب «داعش» للتعامل مع غالبية السوريين أم في دفاع الشعب عن نفسه؟

لا بدّ من أن يوضح الأميركيون ما هي المصلحة الآن: محاربة الإرهاب (كما يقول خطابهم العلني)، أم إدامته حيث هو وتعميق وجوده (كما تشي به سياساتهم)؟ لطالما قالت واشنطن أن نهج الأسد صنع بيئة جاذبة للإرهاب، ويمكنها أن تضيف إليه إيران والمالكي، لكن انجذابها إلى حربهم يزلق إلى النمط نفسه من سياساتها الكارثية في أفغانستان غداة خروج السوفيات منها عام 1989. أما الوزير كيري فيتخبّط بين الوهم والخيال، إذ يدعو المعارضة السورية إلى حربين متزامنتين: ضد نظام الأسد لإسقاطه، ومع نظام الأسد لإسقاط «داعش». وإذ نقل عن كيري أخيراً أن الأسد سيضطر إلى «تغيير حساباته» في غضون الشهرين المقبلين، فإن العرب الذين سمعوا ذلك يخشون خصوصاً أن تكون واشنطن مخطئة في تعاميها عن أن إيران هي التي تحرّك الدمى وتتلاعب بتوازنات المنطقة. فالحرب على الإرهاب تكون مجدية إذا توافرت لدى نظامي دمشق وبغداد إرادة وقدرة على حلول سياسية وفاقية تنصف الجميع بمن فيهم السنّة وتحافظ على وحدة الدولة والشعب. لكن الحلول تحتاج إلى تنازلات، وهو ما تمارس طهران إزاءه أقصى «الممانعة»، لأنها تفضّ لعب ورقة «داعش» في تقرير مصير البلدين.

عن "الحياة" اللندنية

انضمام أعضاء من تنظيم «داعش» إلى مقاتلين من المعارضة السورية في مدينة الرقة في شمال سوريا